علوى لا ينهبط من وجهين احدهما انه ليس يمتنع ان ينتقل جرم سماوى لطيف الى جرم ارضى كثيف اما بزيادة او انقلاب كما يقولون فى العقل والنفس انهما جرمان علويان هبطا الى الجسم فحلا فيه والثانى انهم يقولون بانقلاب الاجرام البسيطة فيقولون ان الهوى المركب من حرارة و رطوبة اذا ارتفعت حرارته ببرودة صار ماء باردا وان الماء المركب من برودة ورطوبة اذا ارتفعت برودته بحرارة صار هواء وان الهواء المركب من حرارة ورطوبة اذا ارتفعت رطوبته ببيوسة صار نارا فاذا جاز ذلك عندهم فى انقلاب الطبائع كان فى فعل الله تعالى اجوز وهو عليها اقدر ولا يمكن ان يدفع افاويلهم الخارجة عن قوانين الشرع الا بمثلها وان خرج عن حجاج امثالنا لينقض قولهم بقولهم فلا يتدلس بباطل ولا يضل برجهول فما يفيض عن الدين الا قادح فى اصوله ومزر

على اهله

فصل

فاذا ثبت ان النبوة لا تصح الا من ارسله الله تعالى بوجه اليه فصحتها فيه معتبرة بثلاثة شروط تدل على صدقه ووجوب طاعته احدها ان يكون مدعى النبوة على صفات يجوز ان يكون شرطا لها لصدق لهجته وظهور فضله وكمال حاله فان اعتوره نقص او ظهر منه كذب لم يجز ان يؤهل للنبوة من عدم آلتها وفقد اماتها، بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

حاله

خالد بن الوليد الى بعض احياء العرب يدعوهم الى الاسلام فقالوا ايا خالد صف لنا محمدا قال يا بجاز ام باطنب قالوا يا بجاز قال هو رسول الله والرسول على قدر المرسل والشرط الثانى اظهار معجز يدل على صدقه والمعجز امر خفى لكون مضاهيه للافعال الالهية ليعلم انها منه فيصح بها دعوى رسالته لانه لا يظهرها من كاذب عليه ويكون المعجز دليلا على صدقه وصدقه دليلا على صحة نبوته والشرط الثالث ان يقترن بالمعجز دعوى النبوة فان لم يقترن بالمعجزة دعوى لم يصر يظهر المعجزة بنيا لان المعجز يدل على صدق الدعوى فكان صفة لها فلم يجز ان تثبت الصفة قبل وجود الموصوف فان تقدم ظهور المعجز على دعوى النبوة كان تاسيسا للنبوة ككلام عيسى عليه السلام فى المهد تاسيس لنبوته فاحتاج مع دعوى النبوة احداث معجز يقترن بها ليدل على صدقه فيها، وان تقدمت دعوى النبوة على المعجز اكتفى بحدوث المعجز بعدها عن اقترانه بها لان استصحاب الدعوى مقترن بالمعجز فان ظهر المعجز المقترن بالدعوى لبعض الناس دون جميعهم نظر فان كانوا عددا يتواتر بهم الخبر ويستفيض فيهم الامر كان التأخر عنه محجوجا بالمشاهدة لزوم الاجابة والانقياد للطاعة كما يكون العصر الثانى محجوجا بالعصر الاول وان كان الشاهد للمعجز عددا لا يستفيض بهم الخبر ولا يتواتر بهم الامر لامكان تواطئهم على الكذب ويتوجه الى شاهد الخطأ والزلل كان المعجز حجة عليهم ولم يكن حجة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)